الباب الثانى
واقع المعاناة فى مصر

obeikandl.com

obeikandl.com

الخطر الصهيوني وحوض النيل

هناك اتِّفاقيات دوليَّة تنظِّم المياه بين دول حوض النيل تمَّ إبْرامها في عهد الاحتِلال أعْطى فيها لدولَتَي المصبّ مصر والسودان النَّصيب الأكبر من مياه النِّيل، وظلَّ الأمر على هذه الحال عقودًا طويلة إلى أن بدأتْ أطْماع إسرائيل في الظُّهور في أفريقيا.

ودعا ذلك الكيان الصهيونى إلى التوغل فى أفريقيا وتشابكت علاقاته مع بعض الدول فى مجالات عديدة فعن الأيدي العاملة: جميعُنا يعلم العلاقة الوطيدة التي نشأتْ بين إسرائيل وأثيوبيا ؛ لأنَّ يهود الفلاشا وجلّهم من أثيوبيا يُعتبرون المورد الأوَّل للعمَّال من أفريقيا، ويتولَّون الوظائف الدنيا في المجتمع اليهودي، الَّذي يأبَى فيه يهود أوروبَّا وأمريكا تولّي الوظائف الدُّنيا،فيهود الفلاشا هم قوام اليد العامِلة في إسرائيل، وهو الأمر الَّذي يجعل من أثيوبيا وهي إحدى دول حوض النيل مطمعًا لإقامة علاقات قوية معها وفى مجال الاقتصاد، أقامتْ إسرائيل علاقات تِجارية وطيدة مع الدُّول التي تَمتلِك الماس، وهي ليبريا وساحل العاج، وغينيا وزائير، وسيراليون وأفريقيا الوسطى وتنْزانيا الَّذي يستخدم بشكْلٍ أساسي في تَمويل المستوْطنات الإسرائيليَّة،كما تشكِّل تجارة الماس جزءًا رئيسيًّا من التِّجارة الإسرائيليَّة؛ حيث أعلن موقع وزارة الخارجيَّة الإسرائيلي عن حجم صناعة الماس،الذي قُدِّر بنحو 13

مِلْيار دولار عام 2006 من حجْم الصَّادرات الإسرائيليَّة، ويعدُّ هذا رقماً ضخماً بالنسبة لدولة صغيرة مثل إسرائيل وفى تجارة السلاح تُعَدُّ أفريقيا مرْتعًا خصبًا للصِّراعات والانقِلابات الدَّاخلية،والحروب بين الدول بعضها البعض، فنجِد صّراعات بين شمال وجنوب السُّودان، وبين الصوماليين بعضهم البعض، وبين الصومال وأثيوبيا ،وشمال وجنوب نيجيريا، وغيرها الكثير، ويشكِّل هذا سوقًاً هامَّة لإسرائيل؛ إمَّا لتجربة أسلحتها المصنَّعة محليًّا، وإمَّا لتأجيج الصِّراعات لأسباب ومصالح تخصُّها، مثل السَّيطرة على الذَّهب أو الماس أو اليورانيوم، ويساعدها في ذلك حالة الفقْر والمجاعة التي تَعيشها أفريقيا،وتفشّي الأمراض والجهل والرشوة، وكل هذه الأمور تمكنها من السَّيطرة بسهولة على تلك الدول لتحقيق ما تصْبو إليه من أطماع وتهدف إسرائيل من وراء ذلك ليْس فقط النَّاحية الاقتِصاديَّة، ولكن هناك ناحية إستراتيجيَّة هامَّة تعمل عليها إسرائيل، وتتلخَّص في: محاولة كسْر العزلة التي تَعيشها إسرائيل بعد الحروب الَّتي خاضتْها مع العرب، والأراضي الَّتي احتلَّتها، ومظاهر القمْع الَّتي تُمارسها ضدَّ الفلسطينيين كلَّ يوم، ناهيك عن احتِلالها للمقدَّسات الإسلاميَّة، ومحاولاتها الدَّؤوبة لنشْر الفساد في المجتمعات العربيَّة، فكان لا بدَّ لها من قوى مجاورة تُقيم معها علاقات اقتِصاديَّة وإستراتيجيَّة، بعد أن رفض مُعظم العرب علاقاتِ التَّطبيع معها، فأرادت بذلك هدفَين؛ الأوَّل: وجود مساندة إقليميَّة تُساعدها إذا ما نشبتْ بينها

وبين الدّول العربيَّة حروبًا في المستقْبل، ثانيًا: وجود قُوى اقتِصاديَّة إقليميَّة تدعم بناء المستوْطنات وتُعْطي لها شرعيَّة عالميَّة تُنسي بذلك العالَمَ الحقوقَ المسْلوبة للشَّعب الفلسطيني وحقه في استِرْداد الأرض وإقامة تحالُفات مع القوى الإقليميَّة غير العربيَّة، مثل: تركيا وإيران في آسيا، وأثيوبيا في منطقة القرْن الأفريقي ، كما تقوم إسرائيل بتسْويق دولتها ثقافيًّا، عن طريق فتْح المكاتب الثَّقافيَّة في تلك الدول؛ لِتُرسخ في عقول تلك الشُّعوب وجودَها المزْعوم، ولتضعَ بذلك نفسَها على خريطة العالم بعد أن كانتْ شتاتًا.

وهناك هدف آخَر تراءى في الأفُق في الفترة الماضية، ولم يُعِرْه العرب للأسف اهتماماً؛ وهو تضْييق الخناق على الدول العربيَّة في كلّ مكان، فبعد أن أيْقنتْ أن لا وجود لها بين العرَب عن طريق التَّطبيع والعلاقات الاقتِصاديَّة والثَّقافيَّة، بدأت تُثير القلاقل بين العرَب بعْضهم البعض، فكثيرًا ما تخرج لنا الصُّحف الإسرائيليَّة يومًا بعد يوم بِخَبر عن دولة عربيَّة تعمل في الخفاء ضدَّ مصلحة دولةٍ عربيَّة أُخرى، حتَّى ينشأ بيْنهما الشّقاق، وتلوذ هي بالغنيمة كاملة، وعندما أرادت أن تسدّد ضربة قويَّة للعرَب نظرتْ إلى أي الدول الَّتي تساند قضايا الأمَّة وتقف معها، فوجدت في مصر مبتغاها، وبما أنَّ علاقة إسرائيل قويَّة بالدول الَّتي تشترك معها مصر بعلاقات إمَّا تجاريَّة أو إستراتيجيَّة أو طبيعيَّة، عملت على زعزعة هذه العلاقات وتقْويضها، فبدأتْ بالتَّعاون مع دول حوض

النيل في بناء سدود عملاقة بزعْم توليد الكهرباء، وزراعة الأراضي غير المستصلحة، وهي بذلك لا تريد خيرًا لتلك الدّول ولكن لتمنع الماء عن مصر والسّودان، رغم وجود الاتّفاقات الدَّولية وقامت بإثارة مشاكل في السودان، تارةً عن طريق دعْم التمرّد في دارفور، وتارة عن طريق دعْم الانفِصاليين في جنوب السودان، وقد تجلَّى هذا الأمر واضحًا فيما حدث مؤخَّرًا من مشاكل خاضتْها دول المنبع والمصب حول الحقوق التَّاريخيَّة لنهر النِّيل، وعن إعادة تقْسيم مياه النيل وإقامة اتِّفاقيَّات جديدة لا تُراعي ما كان موجودًا في السَّابق، وبتأييد من البنك الدَّولي الذي تُشرف عليه مخابرات عدَّة دول من أهمها أمريكا وإسرائيل وظنَّ العرَب أنَّ مصر والسودان قادران على التصدِّي لهذه المشكلة وحْدَهما، حتَّى خرجتْ عليْنا دول المنبع باتِّفاق أحادي لا يضمُّ مصر والسودان، بَّه سيسْتوليان على مياه النِّيل، وعلى مَن يتضرَّر أو يريد المياه أن يشترِيه مثل البترول، فهل تَجد مصر والسودان من العرَب تأييدًا أو عوْنًا يساعدُهما على التَّصدِّي لهذا العدوان الجديد، الَّذي يعدُّ اعتداءٍ جديد على الأمَّة كلِّها؟0

<u>إسرائيل تسرق المياه المصرية</u>

1- <u>من على الحدود:</u> كشف خبراء مياه أن إسرائيل قامت منذ فبراير 2011بتثبيت عشرات الطلمبات بمنطقة شريط الحدود مع مصر، بهدف

سرقة ملايين المترات المكعبة من المياه الجوفية المصرية، بغرض استخدامها في تبريد مفاعلها الجديد ببئر سبع وبيعها للفلسطينيين واستخدامها في زراعة أراضيها، استنادًا إلى معلومات مدعومة بالمستندات والوثائق والخرائط فقد دأبت إسرائيل على ذلك خلال عهد نظام مبارك وكانت تقوم باستخراج المياه الجوفية، وبيعها للفنادق المصرية بأسعار مرتفعة وتقوم بتوصيلها للمستوطنين الجدد وتساهم في ري أراضيها الزراعية ساعدها على ذلك ارتفاع الجزء المصري من صحراء النقب مقارنة بانخفاض الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل، لكن الجديد هو استخدام الطلمبات في عملية شفط المياه، الأمر الذي يمثل هدراً وسرقة للمياه المصرية وقد تم الكشف عن ذلك في دراسة هامة لمعهد الموارد المائية.

وبحسب دراسة وضعت توصيف خزان الحوض بشمال وجنوب سيناء ومسارات الخزانات الجوفية العميقة والكميات العابرة للحدود منها، فإن الخزان الجوفي العميق المعروف بخزان الحجر الرملي النوبي يتواجد في معظم أجزاء شريط الحدود الشرقي لمصر من الكونتلا جنوبا وحتى الصابحة شمالاً، وأن الميل الطبيعي للخزان باتجاه شريط الحدود، وتقدر كمية المياه المتدفقة منه بحوالي 10 ملايين متر مكعب سنوياً كفاقد طبيعي ويبلغ عدد الآبار بالخزان الرملي 55 بئرًا ويقدر السحب اليومي منه ب 13200 متر مكعب في اليوم بما يوازى 4 ملايين متر مكعب في

السنة وقد شرعت إسرائيل في حفر طلمبات للاستفادة من آبار المياه الجوفية في مناطق أبو عجيلة وأم شيحان والمنبطح والجيفى والصابحة وعريف الناقة والجلال وصدر الحيطان والخرم والجرور.

والمياه السطحية فى منطقة الحدود الشرقية تتمثل في الأمطار التي تسقط في مواسم محددة على وادى الجرافى ورافدة الذي يقع في المنطقة الممتدة من مطار النقب جنوباً حتى قرية الكونتلا شمالاً بمسافة 50كم على الحدود الدولية، وينحدر الوادي في اتجاه الشمال ويعبر الحدود الدولية في اتجاه الحدود الشرقية وخزان الحجر الجيري يبلغ عدد آباره 10 آبار والسحب اليومي 2400 متر مكعب في اليوم، وهناك خطة للاستفادة من المياه الجوفية قبل عبورها الحدود الشرقية من خلال حفر عدد كبير من الآبار الجوفية العميقة على شريط الحدود لسحب المياه وإنشاء عدد من السدود الترابية على امتداد نهاية الأودية الطبيعية للخزانات الجوفية، فضلاً عن تجهيز خزانات للمياه الأرضية.

ولتقليل الفاقد من المياه العابرة للحدود الإسرائيلية سيتم حفر عدد من الآبار على شريط الحدود بعمق يصل إلى ألف متر وتصرف خمسة أمتار مكعبة في الساعة للبئر الواحد وحفر عدد 25 بئراً بعمق 500متر وتصرف حوالي 50مترًا مكعباً في الساعة للبئر فضلاً عن تنفيذ بعض أعمال الحماية وإسرائيل استطاعت سرقة مياهنا والاستفادة منها،

وعندما كانت تخرج بعض الأصوات الشريفة من وزارة الري تبلغ المسئولين أن هناك سرقات لمواردنا الطبيعية كان يتم التعامل معهم بتعسف أوالنقل إلى أماكن أخرى، وأحيانا يتم استدعاؤه إلى مقر أمن الدولة وتحذيره من الكلام في هذه الأمور0

2- من المنابع : إتفقت اسرائيل مع حكومة جنوب السودان علي تشييد سلسلة سدود تحجز غالبية المياه القادمة لمصر وشمال السودان عبر فرع النيل الذي يمر بالجنوب ويحمل 16بالمائة من كميات المياه الواردة لمصر ،حيث أن سلفا كير رئيس جنوب السودان أبرم بروتوكولات اقتصادية وعسكرية مع الكيان الصهيوني تتضمن إقامة سلسلة من المزارع التجريبية وتدريب أبناء جنوب السودان في تل أبيب وإرسال مئات الخبراء الإسرائيليين الي هناك.

وتعمل شركات إسرائيلية وأمريكية الآن علي طرد الشركات الصينية التي كان لها الفضل في اكتشاف البترول في جنوب السودان والعمل كبديل لها ،بهدف الاستيلاء علي آبار النفط وإدارتها هناك وهو مخطط حذرت منه الصين واشنطن وتل أبيب ،وقالت أنها لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة هذا العبث الإسرائيلي ،وهناك شحنات أسلحة ترسلها إسرائيل عبر جنوب السودان إلي عناصر في دارفور تستهدف تغذية نيران التوتر هناك ودعم الانفصاليين من أجل إقامة دولة في دار فور.

كما أن هناك محاولات من تل أبيب للعب علي القبائل والطوائف والتجمعات النوبية في مصر والسودان بهدف خلق دولة نوبية علي أرض مصر والسودان في الجنوب ،تشابه المحاولات الرامية للعب علي القومية الكردية في جنوب العراق وإيران وسوريا وتركيا وكشفت صحيفة إسرائيل اليوم نقلاً عن صحيفة جنوب سودانية أن مسئولين إسرائيليين يقومون بتدريب وتسليح جيش جنوب السودان، حيث أن طائرات إسرائيلية تهبط يومياً في مطار ربكونا في جنوب السودان وتقوم بإفراغ ما لديها من صواريخ وأسلحة فضلاً عن نقل مرتزقة من أفريقي ا مهيئون للقتال من أجل مساعدة جيش جنوب السودان لمحاربة دولة السودان وإسقاط نظام الرئيس السوداني عمر البشير.

وكانت جنوب السودان قررت في وقت سابق فتح سفارة لها في مدينة القدس وليس في تل أبيب، في حين كانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد عينت سفيراً غير مقيم لها في دولة جنوب السودان حديثة العهد، وكان وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان قد وعد ممثلين من جنوب السودان في وقت سابق بتعيين سفير لإسرائيل في جوبا عاصمة هذه الجمهورية وقرر الجانبان تشكيل لجنة مشتركة تنظر في التعاون بين البلدين خلال السنوات المقبلة.

ارتفاع منسوب مياه المتوسط يهدد دلتا النيل

قد تتعرض دلتا النيل في مصر لكارثة تدمر الأراضي الزراعية وتدفع السكان إلى هجرة جماعية إذا لم يتم التصدي لمشكلة تغير المناخ الذي يتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط، بحسب ما يقول الخبراء والمزارعون المصريون وبدأ بالفعل تآكل الأراضي وانخفاض خصوبتها بسبب الأملاح في دلتا النيل التي تمتد من القاهره حتى البحر المتوسط ويحدها من الجانبين فرعي نهر النيل والتي كانت على مر التاريخ مخزن حبوب مصر وخلال العقد الماضي، زاد منسوب البحر 20 سنتيمتراً وإذا ما ارتفع متراً إضافياً فسيؤدي ذلك إلى غرق 20% من أراضي الدلتا 0

تضاعف عدد السكان بحلول عام 2050

القاهرة واحدة من أكبر المدن من حيث الكثافة السكانية على وجه الارض ومن المحتمل ان يتفاقم الازدحام الذي يعاني منه السكان بالفعل إذ يتوقع ان يتضاعف تعداد سكان مصر بحلول عام 2050 لذا تحرص الحكومة على تشجيع الناس على الانتقال للصحراء بالمضي قدماً في خطة تتكلف 70 مليار دولار لاستصلاح 4ر3 مليون فدان تقريباً من الأراضي الزراعية ومن الحوافز المقدمة توفير أراض بسعر رخيص

لخريجي الجامعات وكي تصبح تلك المناطق قابلة للسكن والزراعة ينبغي ان تستغل الحكومة الموارد المائية القليلة لنهر النيل نظرا W لندرة هطول الأمطار على مصر0

ظاهرة التصحر

تعد من المشاكل الهامة ذات الآثار السلبية على عدد كبير من دول العالم خاصة تلك الواقعة تحت ظروف مناخية جافة أو شبة جافة أو حتى شبة رطبة وقد ظهرت أهمية هذه المشكلة مؤخراً خاصة في العقدين الأخيرين بشكل كبير للتأثير السلبي الذي خلقته على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وعلى الرغم من قدم ظاهرة التصحر إلا أنه في الفترة الأخيرة تفاقمت إلى الحد الذي أصبحت المشكلة تهدد مساحات كبيرة جداً وأعداد هائلة من البشر بالجوع والتشرد .

والتصحر هو تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبة الجافة وشبة الرطبة الناتجة عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية وتختلف حالات التصحر ودرجة خطورته من منطقة لأخرى تبعا لاختلاف نوعية العلاقة بين البيئة الطبيعية من ناحية وبين الإنسان وهناك أربع درجات أو فئات لحالات التصحر حسب تصنيف الأمم المتحدة له:

أ-تصحر خفيف :وهو حدوث تلف أو تدمير طفيف جداً في الغطاء النباتي والتربة ولا يؤثر على القدرة البيولوجية للبيئة 0

ب-تصحر معتدل : وهو تلف بدرجة متوسطة للغطاء النباتي وتكوين كثبان رملية صغيرة أو أخاديد صغيرة في التربة وكذلك تملح للتربة مما يقلل الإنتاج بنسبة 10-15 %

ج- تصحر شديد : وهو انتشار الحشائش والشجيرات غير المرغوبة في المرعى على حساب الأنواع المرغوبة والمستحبة وكذلك زيادة نشاط التعرية مما يؤثر على الغطاء النباتي وتقلل من الإنتاج بنسبة 50%.

د-تصحر شديد جداً :وهو تكوين كثبان رملية كبيرة عارية ونشطة وتكوين العديد من الأخاديد والأودية وتملح التربة ويؤدى إلى تدهور التربة وهو الأخطر في أنواع التصحر .

وهناك العديد من العوامل المؤثرة التي تسبب التصحر وهذه العوامل متداخلة مع بعضها البعض منها :

1- العوامل الطبيعية: وهى التي تحدث بدون تدخل الإنسان 0

2- المناخ : مثل قلة الأمطار بصفة عامة وتكرار الجفاف والتباين في كمية الهطول السنوي للإمطار وتوزيعها وارتفاع درجة الحرارة .

3- أسباب ناتجة عن نشاط الإنسان : وهذه الأسباب يمكن أن تعود إلي زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الاستهلاك والتطور العمراني والاقتصادي مما دفع الإنسان إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية إلى حد الإسراف وينتج عنه تدهور الغطاء النباتي للمراعى ويحدث بسبب الرعي الجائر وقطع الأشجار والشجيرات المرغوبة وتدمير الغابات بهدف إنتاج الأخشاب والصناعات الخشبية الأخرى فالإفراط فى الرعي يعنى أن يحمل المرعى عدداً أو أنواع من الحيوانات لا تتفق مع طاقة المرعى وبالتالي يحدث تدمير سريع للغطاء النباتي في هذه المناطق وما يصاحبه من تعرية للتربة وضعف القدرة البيئية على التعويض النباتي ومن المعروف أن كثرة الحيوانات في هذه المناطق محصلة طبيعية لما يسيطر عليه أصحاب المواشي من تقاليد ومفاهيم خاطئة تدعوهم للاهتمام بالكثرة العددية دون اعتبار لأي عوامل أو نتائج أخرى مما يضاعف من حجم المشكلة فيجب الأخذ في الاعتبار حساب حمولة المرعى حتى لا يحدث تصحر لهذا المرعى وانتشار الحشائش والنباتات الغير مرغوبة أو المستساغة في المرعى محل النباتات والأعشاب المستساغة .

تدهور التربة الزراعية حيث تتعرض التربة الزراعية الخصبة خاصة حول المدن إلى زحف العمران مما يترتب عليه خسارة مساحات كبيرة منها وهذا الزحف يأخذ أشكالاً متعددة منها أبنية سكنية ومنشآت

صناعية وبالإضافة إلى ذلك فان عمليات المرعى غير المرشدة أدت إلى خسارة مساحات واسعة في كثير من المناطق الزراعية المروية وأيضاً العامل الاجتماعي ويمكن إجمال التدهور أو التصحر حسب ظروف المنطقة إلى الآتي :

1-تدهور بفعل الرياح 0

2- تدهور بفعل المياه 0

3- تدهور فيزيائي .

4 - تدهور كيميائي.

5- تدهور حيوي .

الضغط الزراعي : ويقصد به تكثيف الاستخدام الزراعي أو تحميل التربة بما يفوق قدرتها البيولوجية خاصة وان التوسع في الزراعة المطرية كثيراً ما يكون على حساب أرض المرعى ومن ثم يتقهقر الرعاة نحو مناطق أقل رطوبة وأفقر رعياً وتتقدم الزراعة نحو أرض المراعى وهى مناطق هشة أقل رطوبة بالنسبة لاحتياجات الرعى والنتيجة في النهاية تدهور وخلل سريع في التوازن البيئي في كل من أرض الرعى وأرض الزراعة معاً وإنتشار التصحر فيهما .

obeikandl.com

استنزاف المياه في الري: إن الإفراط وسوء استغلال الموارد البيئية خاصة الحيوية منها في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة من أهم أسباب التصحر فكثرة الري باستمرار يؤدي إلى تملح التربة وبالتالي يتدهور إنتاجها وقد يصل الأمر إلى أن تصبح التربة ميته ، وهو أخطر مراحل التصحر وبالتالي يصعب استصلاحها وفى مصر قد تتدهور قدرة إنتاج الأرض، مما قد يؤدي في النهاية إلى خلق ظروف شبه صحراوية، أو تدهور خصوبة أراضي منتجة سواء كانت مراعي أو مزارع تعتمد على الري بالمطر أو مزارع مروية، بأن تصبح أقل إنتاجية إلى حد كبير، أو ربما تفقد خصوبتها كلياً.

أعلنت الأمم المتحدة في السبعينات أن مصر أولى دول العالم صحراوياً نظراً للظروف القاسية التي تتميز بها الصحراء حيث تحتوى على حوالي 86% من الأراضي شديدة القحولة و14% أراضي قاحلة ومصر جزء من حزام الصحراء الكبرى الممتد من المحيط الأطلسي شرقاً عبر شمال أفريقيا بكاملها إلى الجزيرة العربية0

<u>خلافات حول نهر النيل</u>

مصر لا تملك مورداً مائياً يذكر إلا ما يجود به هذا النهر العظيم، فهو عصب الحياة ولا يجوز أن يتضرر أو ينقطع جريانه مهما كانت الأسباب وينبع النيل من بحيرة فيكتوريا التي تبلغ مساحتها 68 ألف كلم2، أي ما

يقارب سبعة أضعاف مساحة لبنان، وهي ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم والأكبر في أفريقيا ويبلغ معدل كمية تدفق المياه داخل بحيرة فيكتوريا أكثر من 20 مليار متر مكعب في السنة، منها 7.5 مليارات من نهر كاجيرا و8.4 مليارات من منحدرات الغابات شمال شرق كينيا و3.2 مليارات من شمال شرق تنزانيا، و1.2 مليار من المستنقعات شمال غرب أوغندا كما ورد في تقارير منظمة الفاو لعام1982.

يعرف النيل بعد مغادرته بحيرة فيكتوريا باسم نيل فيكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة 500 كلم مرورا ببحيرة إبراهيم حتى يصل إلى بحيرة ألبرت التي تتغذى من نهر سمليكي القادم أصلاً من جبال الكونغو الديمقراطية مروراً ببحيرة إدوارد،وبعدها يدعى نيل ألبرت وعندما يصل جنوب السودان يدعى بحر الجبل، وبعد ذلك يجري في منطقة بحيرات وقنوات ومستنقعات يبلغ طولها من الجنوب إلى الشمال 400 كلم ومساحتها الحالية 16.2 ألف كلم2، إلا أن نصف كمية المياه التي تدخلها تختفي جراء التبخر وقد بدأ تجفيف هذه المستنقعات عام 1978 بإنشاء قناة طولها 360 كلم وبعدما تم إنشاء 240 كلم منها توقفت عام 1983بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان وبعد اتصاله ببحر الغزال يجري النيل لمسافة 720 كلم حتى يصل الخرطوم، وفي هذه الأثناء يدعى النيل الأبيض، حيث يلتحم هناك مع النيل الأزرق الذي ينبع مع روافده الرئيسية الدندر والرهد من جبال أثيوبيا حول بحيرة تانا شرق

القارة على بعد 1400 كلم عن الخرطوم والنيل الأزرق يشكل 80-85% من مياه النيل الإجمالية، أثناء مواسم الصيف بسبب الأمطار الموسمية على مرتفعات أثيوبيا ، بينما لا يشكل في باقي العام إلا نسبة قليلة، حيث تكون المياه قليلة أما آخر ما تبقى من روافد نهر النيل بعد اتحاد النيلين الأبيض والأزرق ليشكلا نهر النيل، فهو نهر عطبرة الذي يبلغ طوله 800 كلم وينبع من الهضبة الأثيوبية شمالي بحيرة تانا.

ويلتقي عطبرة مع النيل على بعد 300 كلم شمال الخرطوم، وحاله كحال النيل الأزرق، وقد يجف في الصيف ثُم يتابع جريانه في الأراضي المصرية حتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط ويبلغ معدل جريان النيل الأبيض السنوي قبل الوصول إلى الخرطوم 29.6 مليار متر مكعب/السنة، والنيل الأزرق 49.7 مليار متر مكعب /السنة، ونهر عطبرة 11.7 مليار متر مكعب/السنة أما نهر النيل قبل أسوان أقصى جنوب مصر فيبلغ 84 مليار متر مكعب/السنة أو 90 مليارا إذا أضفنا إليه كمية البخر هذا ناتج ما تبقى بعدما تستنفذ الدول المشاطئة حاجتها من المياه ومساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياه نهر النيل، ولكن تبقى هذه النسبة متغيرة، إذ تخضع لمواسم المطر القصوى والدنيا على مدار السنة، مع العلم بأن جريان النيل الأبيض يبقى شبه ثابت خلال الفصول الأربعة، وبذلك تصبح مساهمة

النيل الأزرق 90% والنيل الأبيض 5% عند الذروة، في حين تصبح 70% للأول و30% للثاني عند الحالات الدنيا حسب الفاو.

ومعظم الدول المتشاطئة في الحوض -ما عدا السودان ومصر- تملك حاجتها من المياه وزيادة لكثرة البحيرات العذبة والأنهار ولكثرة هطول الأمطار فيها، بينما يعتمد السودان بنسبة 77% ومصر بنسبة 97% على مياه نهر النيل والتلوث البيئي في هذا الحوض المائي الكبير جدير بالاهتمام، حيث تسبب الملوثات أضراراً طويلة الأمد للنبات والإنسان والحيوان على السواء،ويشكل تسرب المياه الملوثة والملوثات الكيماوية المسرطنة في الأنهار على وجه الخصوص خطراً جسيماً على الصحة العامة وهناك في العالم ملايين الحالات من الملوثات الكيماوية السامة المسجلة ، وأكثر من خمسة ملايين طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون سنوياً لأسباب بيئية.

والوضع ينذر بمزيد من الأمراض في حوض النيل في المستقبل إذا لم تؤخذ الاحتياطات اللازمة لحفظ هذا الحوض ومياهه من التلوث، وهذا يتطلب أن تتضافر جهود جميع الدول المشاركة والغنية التي تدعي غيرتها على مصالحها لوضع نظام فعال من أجل رصد ومراقبة نوعية المياه، بالإضافة إلى عمل برامج توعية لجميع سكان هذا الحوض هذا إذا كانت هذه الدول تهتم بالصحة العامة وتعمل من أجل قهر الفقر

والمرض فبذل الجهود في هذا المجال أفضل بكثير من هدرها في الخلافات التي من شأنها إشعال الفتن بين الدول المتشاطئة دون جدوى، إذ لدى كل هذه الدول ما يكفي من المياه وما يزيد عن حاجتها.

أما محاصة المياه التي سمعنا عنها حديثاً بين دول حوض النيل والتي لم نسمع عنها في السابق، فمن شأنها حتماً إثارة الخلافات بين هذه الدول، إذ يجد المتتبع لاتفاقيات المياه منذ القدم أنها كانت تدور حول استغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض دون المساس بحقوق مصر التاريخية في هذه المياه.

ومن الملاحظ في اتفاقية روما الموقعة يوم 15 أبريل 1891 بين كل من بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا، واتفاقية أديس أبابا الموقعة يوم 15 مايو 1902 بين بريطانيا وأثيوبيا ، واتفاقية لندن الموقعة يوم 13 ديسمبر 1906 بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاقية روما عام 1925، كانت كلها تنص على عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل وعدم إقامة مشاريع بتلك الدول من شأنها إحداث خلل في مياه النيل أو التقليل من كمية المياه التي تجري في الأراضي المصرية ولم يكن السبب الحب الخاص الذي كانت تكنه تلك الدول لمصر، إنما كان كبح جماح أطماع الدول الاستعمارية مقابل بعضها البعض حتى لا تندثر مصر وتذهب ضحية تحت وطأة غطرستها

الامبريالية، لا سيما أن النيل كان وما زال عماد وجودها وقد جاءت اتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا التي كانت تنوب عن السودان وأوغندا وتنزانيا متناغمة مع جميع الاتفاقيات السابقة، فقد نصت على أن لا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أية أعمال ري أو كهرومائية أو أية إجراءات أخرى على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية والتي من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضرراً بالمصالح المصرية، كما تنص على حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل.

وقد حددت لأول مرة اتفاقية نوفمبر 1959 بين مصر والسودان كمية المياه بـ55.5 مليار متر مكعب سنوياً لمصر و18.5 ملياراً للسودان وهكذا سارت الأمور على ما يرام حتى نشطت إسرائيل بين الدول الأفريقي ة، وكان من أهدافها تأليب دول الحوض على مصر لأسباب عديدة منها إضعاف مصر وإخراجها من الطوق العربي، كما تعمل الآن على تغذية الحرب الأهلية القائمة في دارفور بعدما نجحت في تدمير العراق وخرابه، وما زالت تحاول الحصول على حصة من مياه النيل كما نجحت في الاستيلاء على مياه نهر الأردن.

وهذا الكيان الذي يتغذى على مصائب الآخرين لم يظهر له مثيل في التاريخ، سواء من حيث حجم الأطماع التي لا تعرف حدودا أو من حيث الغطرسة التي أدت وتؤدي إلى كوارث يعلم الله وحده إلى أين ستنتهي ومن هنا بدأت بعض الدول فى الانقلاب على الاتفاقيات والمطالبة بالمحاصة المتساوية في نهر النيل، ومطالبة مصر والسودان بدفع ثمن المياه القادمة من بحيرة فيكتوريا حيث ينبع نهر النيل، بإيحاء من إسرائيل التي زرعت في هذه الدول هذه الثقافة كي تحذو حذوها في فلسطين، حيث يقوم هذا الكيان المغتصب ببيع المياه المغتصبة إلى أصحابها الفلسطينيين بأسعار عالية، وهذا طبعاً مخالف لكل القوانين والأعراف الدولية من أيام حمورابي قبل أربعة آلاف عام حتى اليوم.

وعلى هذه الدول أن تتفرغ من أجل تنمية المشاريع المجدية لأن المياه متوافرة ولا تحتاج إلا إلى حسن الإدارة والعمل الدؤوب ربطاً للأحداث أذكر بزيارة الرئيس المصري مبارك لجنوب السودان بشكل مفاجئ وعاجل أستمرت هذه الزيارة يوم واحد وكان ذلك في أوائل شهر نوفمبر عام 2008ولماذا جاءت في ذلك الوقت بالتحديد؟ولماذا تذكرنا جنوب السودان بالتحديد وليس شماله؟ربما لتحالفات الجنوب الاستراتيجية؟ أم لمكانه الاستراتيجي على ضفاف النهر؟ لماذا تركت مصر باحتها الخلفية تنتهك كل هذه السنوات حتى صارت مرتعاً لليهود؟0

وبعد أن باعت دول حوض النيل حصتها من الماء لإسرائيل وبعد أن طار جنوب السودان وأصبح أو سيصبح دولة مستقلة بذاتها لها كيانها العميل والمرتبط بإسرائيل وبعد تخلينا عن الصومال ومنعه أي مساعدة وبعد أن تخلت مصر عن مشاريع تنموية ابتكارية في مجال الزراعة ناهيك عن ايجاد مصادر بديلة للمياه مقابل مشاريع سياحية تهدر فيها المياه على ملاعب الجولف ومزارع تصدير المحاصيل السوبر الغير مسرطنة وبعد ظاهرة الاحتباس الحراري التي ينتج عنها فقد الكثير من المياه سواء من المنابع أو في المصبات.

نتج عن ذلك تدهور سياستنا الخارجية، فبعد أن كنا أسياد أفريقي ا والعرب ونقطة الإرتكاز في منظومة حل النزاعات الأفريقي ة أصبحت قضيتنا الآن شاليط ومعيط ونطاط الحيط والحزب العبيط أضف إلى ذلك المشروع الموازي لقوة وحجم قناة السويس الذي بدأت إسرائيل في التخطيط له ويبدأ من البحر المتوسط وينتهي في خليج العقبة قناة السويس راحت عليكي وبعد أن ذهبت كل ميزة استراتيجية لمصر.

خبراء: توسع رقعة الجفاف في ولاية نهر النيل 69%

حذَّر خبراء في مجال الغابات من تراجع مستمر في مساحة الغطاء النباتي في السودان عامة وولاية نهر النيل على وجه التحديد، لما سموه ازدياد معدلات التصحر والجفاف بنسبة 69 في المئة من رقعة الولاية،

كما دعت وزارة البيئة المجتمع الدولي لإنقاذ الوضع البيئي المتدهور في السودان ودعت وزارة البيئة السودانية المجتمع الدولي ممثلاً في المانحين وشبكة المنظمات الدولية الناشطة في المجال للتدخل لإنقاذ الوضع البيئي المتدهور في نطاقات واسعة بالسودان وفاء بالمعاهدات والاتفاقات الأممية الموقع عليها فالسودان ظلّ يشهد تدهوراً سريعاً ومستمراً في موارد الغابات التي تقلصت بنسبة عشرة في المئة فقط من إجمالي مساحته الكلية.

ونسبة التصحر بولاية نهر النيل في ازدياد، وبحسب آخر إحصائية في أبريل 2011 فإنه بلغ في الولاية أكثر من 69 في المئة، واعتبر النسبة هاجساً يتطلب إشراك الأهالي في خطط وبرامج منع الزحف الصحراوي.

<u>تلوث المياه فى مصر:</u>

التلوث موجود في كل أنحاء العالم لكن في مصر أبشع مايكون حيث يوجد عندنا قمة التلوث نتيجة للسلوك السيىء وتحت إشراف الدولة وتشجيعها ولا تهتم بمياه نهر النيل ،والتلوث ينقسم لثلاثة أقسام هي التلوث المائي والتلوث الهوائي والتلوث الأرضي مما يضر بمياه نهر النيل ضرراً كبيراً ويزيد من انتشار الأمراض المزمنة التي تحتاج إلي مليارات الجنيهات من الأدوية والعلاج خاصة إذا كان العلاج علي نفقة الدولة في الخارج لبعض العمليات الدقيقة التي ليس لها علاج بمصر

فالمياة العذبة التى تتمثل فى مياة نهر النيل والمياة الجوفية، تتعرض للتلوث بشكل كبير وتختلف مصادره ما بين مصادر صناعية وزراعية ومياة صرف صحى وقمامة ومصادر أخرى، ويزداد تلوث الماء العذب كنتيجة مباشرة للتوسع فى مشروعات التنمية الصناعية والزيادة السكانية وغياب تخطيط البيئة وسوء استخدام نهر النيل وصرف المصانع والتجمعات السكانية لمخلفاتها السائلة إليه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مما أدى إلى زيادة تلوث مياهه والتغيير فى خواص المياة الطبيعية والكيميائية فهناك أعداد كبيرة من المصانع على ضفتى النهر إن لم تكن جميعها، تلقى بمخلفاتها فى النيل دون معالجة، وهى مصانع ضخمة تلقى بكميات كبيرة تضاعف من التلوث، مثل مصرف مخر السيل فى أسوان، وفيه تتجمع مخلفات صناعية ،أخرى آدمية وتشكل مصدراً خطيراً لتلوث نهر النيل، ومصانع كيما فى أسوان، ومصانع السكر فى كوم أمبو وأدفو ودشنا وقوص ونجع حمادى، ومصانع الزيوت والصابون ومصانع تجفيف البصل فى سوهاج، ومصانع حلوان وأسيوط وأبى زعبل وطلخا وكفر الدوار وغيرها وعلى سبيل المثال تلقى شركة النصر للكوك والكيماويات 16 ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات صناعية سائلة حمضية تحتوى على مواد عالقة وتركيزات عالية من الأمونيا والنترات، كما تلقى شركة الحديد والصلب حوالى 600 ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة عالية الملوحة وتحتوى على تركيزات عالية من

الحديد والمنجنيز والزنك، وكذلك تلقى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها حوالى 34 ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عضوية وفوسفات وزيوت ومعادن مثل الحديد والمنجنيز والزنك، أما شركة السكر والتقطير المصرية فتلقى حوالى 80 ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عالقة بنسبة عالية وحمل عضوى عال علاوة على الفوسفات.

وقد أكدت الدراسات الحديثة تزايد حجم التلوث بمياة النيل بدرجة مخيفة تهدد صحة الإنسان إلي جانب آثاره السلبية المدمرة على الثروة السمكية، وفي آخر تقرير لحجم الملوثات الصناعية والزراعية التي تشكل خطورة علي صحة الإنسان تبين أنه يلقي في النيل حوالي 5.2 مليار متر مكعب سنوياً من مياة الصرف الزراعي محملة بالمبيدات القاتلة، و550 مليون متر مكعب سنوياً من المخلفات الصناعية وأن نسبة الرصاص في مياة النيل بلغت 65% والزئبق 3% وهي نسب تتعدي كثيراً الحدود المنصوص عليها دولياً مما يؤثر بالتالى على جميع أنواع الحياة بالنهر واستخدامات المياة المختلفة.

<u>أسباب التلوث</u>

1) النفط : يعتبر النفط ومشتقاته من أهم مصادر التلوث المائي، وينسكب النفط أو مشتقاته إلى المسطحات المائية إما بطريقة عفوية أو

متعمدة وتسهم ناقلات النفط بدوركبير في تلويث المياة بما ينسكب أثناء عمليات الشحن والتفريغ وتنظيف الخزانات أو حوادث تصادم الناقلات أو انفجارها او انفجار حقول النفط ذاتها ومما يعكس خطورة التلوث بالنفط سرعة إنتشاره على سطح الماء وتكوين طبقة رقيقة يصل سمكها إلى 2سم تعمل على عزل المياة عن الغلاف الجوي ومنع تبادل الغازات بينهما كما يرسب الجزء الباقي من النفط إلى قاع البحر مما يسبب حدوث نقص حاد في الأوكسجين الذائب في الماء.

2) مخلفات المصانع: وتشمل هذه المخلفات مواد عضوية وغير عضوية وسائلة وصلبة وتأتي خطورة هذه المخلفات من أنها تفسد طبيعة المياة فهذه المخلفات سامة جداً للأحياء المائية وضارة أيضاً بالإنسان وقد أكدت الأبحاث الطبية أن تلوث مياة النيل بالمخلفات الصناعية والزراعية وراء تزايد حالات الفشل الكلوي في مصر،والتي تصل معدلاتها الي حوالي أربعة أضعاف مثيلاتها في العالم، كما وجد أن عدد الأطفال الذين يموتون نتيجة الإصابة بالنزلات المعوية بسبب تلوث المياة يصل إلي 20 ألف طفل سنويا.

ووفقا لنتائج البحوث الحديثة يؤكد الدكتور أحمد نور الدين الباحث في قسم الأحياء المائية بالمركز القومي للبحوث أن بعض الجهات الحكومية مسئولة عن تلويث النهر فتوجد 180 مخالفة تابعة لوزارة الإدارة المحلية و1300 مخالفة للقطاع الخاص و2100وحدة تجارية لنقل

الركاب وتبين من الدراسات أن عدد الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام بلغ 330 وحدة وإجمالي المياة المنصرفة والناتجة عن الاستهلاك الصناعي 549 مليون متر مكعب سنوياً ينصرف منها في الوجه القبلي وحده 204 ملايين متر بما يمثل 47% من إجمالي الكميات المنصرفة، وبالتالي تحتل مياة الصرف الصناعي المرتبة الأولي بين أنواع الصرف المختلفة ويحتل إقليم الوجه القبلي المرتبة الأولي في حجم الصرف الصناعي بنسبة 33% علي مستوي الجمهورية، أما عن التلوث بمياة الصرف الزراعي، فقد بلغت كمية المياة الملقاة في النيل من مياة الصرف الزراعي المحملة بالمبيدات 5.2 مليار متر مكعب سنوياً كما سبق، وهذه الكمية محملة بالمبيدات القاتلة، كما أن هناك 73 مصباً للصرف الزراعي تؤدي إلي تلوث كيميائي وبيولوجي وزراعي للنيل ان إجمالي المياة المنصرفة والناتجة عن الاستهلاك الصناعي تبلغ 549 مليون متر مكعب في السنة ينصرف منها في الوجه القبلي وحده 204 ملايين متر مكعب في السنة، وتمثل حوالي 47.2% من إجمالي الكميات المنصرفة، كما تقدر كميات المياة الراجعة الي النيل كناتج للاستخدام الصناعي بحوالي 312 مليون متر مكعب في السنة، وبطرح هذه الكميات من إجمالي الاستهلاك الصناعي من المياة والذي يقدر بـ638 مليون متر مكعب في السنة يتضح أن إجمالي المياة المستهلكة في القطاع الصناعي تبلغ حوالي 326 مليون متر مكعب في السنة، ويستأثر النيل والترع

بـ56.8% من إجمالي المياة المنصرفة، وفي منطقة حلوان علي سبيل المثال تصب جميع الصناعات مخلفاتها في النهر، وهي نقط قريبة جدا من أخذ المياة لمحطات المعالجة لمياة الشرب.

وترجع خطورة المخلفات الصناعية إلي احتوائها علي مواد سامة يصعب التخلص منها بطرق المعالجة الشائعة كالسيانور والفنينول أو المركبات الكيميائية المختلفة، وكذلك المخلفات الزراعية التي تضم المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية، كما يمثل ورد النيل مصدرا مهما للتلوث، حيث يتضاعف النبات الواحد 150 مرة خلال ثلاثة أشهر ووجوده الكثيف في أي مسطح مائي يستهلك جزءا من مياة النيل، كما يوفر مناخا مناسبا لنمو الكائنات التي تلعب دورا كبيرا في أمراض عديدة كالبلهارسيا والملاريا والدودة الكبدية، كما يعرض الثروة السمكية للموت.

3) نفايات المدن: وتتمثل في مياة المجاري والقمامة وعادة ما تستخدم المسطحات المائية كمستودع لإلقاء هذه النفايات وليس ثمة شك أن إلقاء هذه النفايات يفسد المياة، حيث تفقد المسطحات المائية قدرتها على إعالة الأحياء البحرية فضلاً عن تلوث المياة بالكثير من الميكروبات والفيروسات.

4)الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية:حيث يتسرب جزء من الكيماويات المستخدمة في الحقول عن طريق صرف بعض مياة هذه

الحقول الزراعية نحو الأنهار والشواطئ المتاخمة وتعمل هذه المواد على تنشيط نمو الطحالب والأعشاب المائية في المياة وبعضها يكون سام كالنيترات.

5)الكائنات الحية المسببه للأمراض: وتشمل الكائنات الدقيقة والطفيليات التي تصل إلى الماء مع فضلات الإنسان والحيوان وتنتقل هذه الكائنات الممرضة إلى الإنسان أو الحيوان عن طريق شرب الماء الملوث بها.

6) المواد المشعة: تشتمل على المواد الناتجة عن عمليات إستخراج وتصنيع خامات المواد المشعة وبعض الأجهزة الطبية والبحثية والمفاعلات النووية وغيرها كما تشتمل قائمة الملوثات على ما يلي أيضاً :

1- مياة المطر الملوثه-: تتلوث مياة الأمطار خاصة في المناطق الصناعية لأنها تجمع أثناء سقوطها من السماء كل الملوثات الموجودة بالهواء ، والتي من أشهرها أكاسيد النتروجين وأكاسيد الكبريت وذرات التراب ، ومن الجدير بالذكر أن تلوث مياة الامطار ظاهرة جديدة استحدثت مع انتشار التصنيع ، وإلقاء كميات كبيرة من المخلفات والغازات والأتربة في الهواء أو الماء ، وفي الماضي لم تعرف البشرية هذا النوع من التلوث كما أن سقوط ماء المطر الملوث فوق المسطحات المائية كالمحيطات والبحار والأنهار والبحيرات يؤدي إلى تلوث هذه

المسطحات وإلى تسمم الكائنات البحرية والأسماك الموجودة بها ، وينتقل السم إلى الانسان إذا تناول هذه الأسماك الملوثة ، كما تموت الطيور البحرية التي تعتمد في غذائها على الأسماك ، إنه انتحار شامل وبطيء يصنعه البعض من بني البشر ، والباقي في غفلة عما يحدث حوله ، حتى إذا وصل إليه تيار التلوث أفاق وانتبه ولكن بعد أن يكون قد فات الأوان .

2- مياة المجاري: وتتلوث بالصابون والمنظفات الصناعية وبعض أنواع البكتريا والميكروبات الضارة ، وعندما تنتقل مياة المجاري إلى الأنهار والبحيرات فإنها تؤدي إلى تلوثها هي الأخرى .

3- المفاعلات النووية-: وتسبب تلوث حراري للماء مما يؤثر تأثيراً ضاراً على البيئة وعلى حياتها ، مع احتمال حدوث تلوث إشعاعي لأجيال لاحقة من الإنسان وبقية حياتها مع احتمال حدوث تلوث إشعاعي لأجيال لاحقة من الإنسان وبقية الكائنات.

4- النفايات الصلبة : إن النفايات الصلبة (القمامة) يتم التخلص منها على ثلاثة مراحل هى التجميع والنقل ثم المعالجة، ويقدر حجم هذه المخلفات على مستوى الجمهورية يومياً بواقع 22 ألف طن منها 14 ألف طن قمامة من المنازل والشوارع و8 آلاف طن مخلفات مبانى ومرافق عامة وفى مدينة القاهرة يبلغ حوالى خمسة آلاف طن يوميا وفى الاسكندرية حوالى 1250 طناً يومياً(1)، وتتوزع القمامة ما بين

حديد ومواد خضراء وبلاستيك وورق جرائد ومنسوجات وعظام وحجر وغيرها.

وورد خلال تقارير صدرت مؤخراً أن الملوثات الصناعية المنصرفة بالمجارى المائية تصل إلي 270 طن يومياً أى أنها تعادل التلوث الناتج عن 6 ملايين شخص، وتقدر المخلفات الصلبة التي يتم صرفها بالنيل حوالي 14 مليون طن، أما مخلفات المستشفيات تبلغ حوالي 120 ألف طن سنوياً منها 25 ألف طن من مواد شديدة الخطورة .

ويشير أحد المختصين إلى أن حجم مخلفات المنازل من الصرف الصحي سنوياً حوالي 5 مليار متر مكعب يتم معالجة 2 مليار م3 منها فقط في حين أن هناك 3 مليار م3 يتم صرفها فى نهر النيل وتبعات تلك الكميات الهائلة من الملوثات التي يتم صرفها فى النهر أوضحتها نتائج دراسة صدرت مؤخراً أجراها الدكتور أحمد نجم المستشار الاقتصادى بمجلس الوزراء المصرى مفادها أن هناك حوالي 17 ألف طفل سنوياً

---

1) نهر النيل أسامة عبد الرحمن ص 169

يموتون بالنزلات المعوية جراء تلوث المياة، وأوضحت الدراسة كذلك أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً فى نسبة مرضى الفشل الكلوي لدي

المصريين بسبب تلوث المياة بدرجة تبلغ معها نسبة الإصابة بالمرض حوالي أربعة أضعافه بالعالم مشيراً إلي أن هناك 13 ألف حالة فشل كلوى و60 ألف حالة سرطان مثانة نتيجة للتلوث وأوضحت الدراسة كذلك أن تلوث نهر النيل أدي إلي خسارة كبيرة فى الإنتاج الزراعي وأن 50% من فاقد الإنتاج الزراعي سببه الرئيسي يعود إلي تلوث المياة وإذا كان نهر النيل يصيب أفراد الشعب بالعديد من الأمراض عندما يتناولون المياة الملوثة فكيف الحال مع الأحياء المائية والأسماك التي تعيش بالنيل وتتغذى به وحصيلة نهر النيل من خسائر التلوث هي اختفاء 33 نوعاً من الأسماك التي تحيا فى مياة النهر في حين أن هناك 30 نوع آخرين في طريقها إلي الاختفاء، وتعتبر تلك الظاهرة بمثابة مؤشر شديد الخطورة ينبه على ضرورة حماية الثرة السمكية والأحياء البحرية من التلوث الذي يدفع بها إلي الاختفاء والانقراض إضافة إلي أن النيل يقوم بدورة تتقلب خلالها مياةه كل عام وينتج عن هذه الدورة نفوق أعداد هائلة من الأسماك ويذكر أنه حتي وقت قريب كانت الطائرات تقوم برش القطن بالمبيدات وسط فرحة الفلاحين، وهذه المبيدات كان يسقط نصفها في نهر النيل، وتتسبب في نفوق اسماك تقدر بآلاف الأطنان، ولخطورة هذا التصرف تم وقف العمل به بالاتفاق مع وزارة الزراعة ووفقا لتقرير صادر عن وزارة البيئة فإن الحكومة المصرية تخسر حوالي 3 مليار جنيه سنوياً

نتيجة لملايين الأطنان من الملوثات الصناعية والزراعية والطبية والسياحية التي تلقى فى نهر النيل سنويا ومن الغريب أن هناك العديد من الجهات المسئولة عن نهر النيل أى أنه لا توجد جهة بمفردها، وإنما هناك أكثر من سلطة تتنازع عليه وعلى الرغم من ذلك لا تقوم أيا من هذه الجهات بدورها الصحيح لحماية نهر النيل من التلوث .

ويعتبر الجبس الفوسفورى من أهم المخلفات الصلبة الناتجة عن صناعة حامض الفوسفوريك فى مصانع الأسمدة، إذ يحتوى على آثار للعديد من الشوائب المعدنية الموجودة فى صخور الفوسفات ويعتبر الجبس الفوسفورى من المخلفات الخطرة بسبب ما يحتويه من عناصر مثل الراديوم والنيكل والكادميوم والرصاص والألومنيوم والفلوريد وحامض الفوسفوريك والكادميوم معدن ثقيل يتراكم من أجهزة الكائنات الحية ويصبح ساماً عند حدود معينة وتحتوى صخور الفوسفات على كميات متباينة من الكادميوم تتراوح بين صرف و300 مجم/ كجم من خامس أكسيد الفوسفور (P_2O_5) ويحتاج تخزين الجبس الفوسفورى إلى مساحات كبيرة، وينبغى معالجة مياه الصرف الناتجة عن مناطق التخزين وتنبعث الفلوريدات والجسيمات إلى الهواء فى المناطق المحيطة بالمخازن. وتؤدى تسربات والجبس الفوسفورى إلى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وينبغى استبدال المحفزات المستخدمة

فى عمليات الإصلاح البخارى كل بضعة سنوات وفقاً لظروف التشغيل ونوع وفترة صلاحية المادة المحفزة المستخدمة والمحفزات مواد خطرة ولا ينبغى التخلص منها إلا فى المدافن الآمنة المخصصة لذلك ويفضل قبل ذلك محاولة إعادة تنشيط المحفزات المستهلكة لإعادة استخدامها.

وتتسبب الحمأة الناتجة عن محطات معالجة الصرف السائل فى تلوث الأوساط البيئية المختلفة (التربة، المياه السطحية، المياه الجوفية) لذلك ينبغى تجفيف الحمأة أولاً قبل دفنها فى المدافن المخصصة لذلك ويحتوى الرماد الناتج عن حريق الوقود أنواعاً مختلفة من المعادن الثقيلة تبعاً لنوع الوقود المستخدم وتنشأ عن صناعة الأسمدة مخلفات صلبة أخرى متنوعة من العمليات الصناعية والوحدات الخدمية المختلفة تؤدى إلى تلوث الأوساط البيئية المستقبلة إذا لم يتم معالجتها وتداولها والتخلص منها بالطرق المناسبة0

5- الملوثات الصناعية : تشكل المبيدات والمواد العضوية والمعادن الثقيلة والأمونيا والنيتريت والفوسفات أهم الملوِّثات الصناعية التي تصب في نهر النيل، ولكنها لا تظهر سوى في مناطق محدودة عند نقاط صرف المنشآت الصناعية والمعلوم أن أهم مصادر التلوث على طول نهر النيل، وأنه تم وضع خطط وإعداد خرائط لتوفيق أوضاع المنشآت المختلفة طبقاً للأولويات التي تم وضعها كما يتم إجراء

تفتيش دوري على المنشآت الصناعية واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المنشآت المخالفة لقانون البيئة.

6- نفايات الموز : وفقاً لما وردعن مبادرة حوض النيل، فإن بعض الممارسات الزراعية تشكل مصدراً آخر من مصادر تلوث النيل إذ يقوم المزارعون، مثلاً، بالتخلص من كميات كبيرة من نفايات الموز في القنوات والمصارف المائية التي تصب في مجرى النيل وهذه النفايات تتحلل في الماء وتتسبب في عملية إثراء غذائي للمياة السطحية، تؤدي بدورها إلى نمو مفرط للنباتات في الماء وانخفاض نسبة الأوكسجين فيه مما يؤثر على جودته وعلى النظام البيئي بشكل عام نحن نقوم بتعليم المزارعين كيفية إعادة تدوير النفايات للحصول على مُخصِّبٍ عضوي.

7- جراد البحر الأمريكي: يتعرض نهر النيل المصري لغزو لم يكن في الحسبان من قبل جحافل جراد البحر، من سلالة أمريكية لم تكن موجودة في ذلك النهر لسنوات قليلة خلت، وقد استفادت من حرارة مياة النهر

---

1) مصدر سابق- ص 172 وما بعدها

وتوافر الغذاء فيه وغياب المفترسين الطبيعيين لها للتكاثر والتوالد ومزاحمة الصيادين الفقراء فى أرزاقهم بمخالبها الفتاكة غير أن مجموعة من علماء الأحياء في الجامعات المصرية بدأت تدرس سبل

الاستفادة من هذه المخلوقات، والتي ثبت أنها عدو فتاك لطفيليات البلهارسيا الضارة، إلى جانب أنها مصدر غني وزهيد السعر للبروتين، وقد يساعد على حل أزمة أسعار الغذاء في البلاد ويعتقد العلماء أن سلالة جراد البحر التي استوطنت النيل حديثاً دخلت من البحر المتوسط عبر منطقة الدلتا، حيث يصب النهر وقد غطى انتشارها كامل امتداد النهر حتى الحدود السودانية، علماً أن أصل هذا النوع من المخلوقات يعود إلى ولاية لويزيانا الأمريكية.

يقول أحد الصيادين إن جراد البحر يقوم بقطع الشباك وسحب الأسماك خلال الصيد، مسبباً خسائر كبيرة خلال ساعة أو نصف ساعة، أو حتى عشر دقائق، يمكن لجراد البحر تقطيع الأسماك التي أكون قد اصطدتها أما خبير الأحياء المائية، مجدي خليل فيقول لـCNN إن أحداً لم يكن يشاهد هذه المخلوقات قبل عام 1980، حتى أحضرها بعض الصيادين، وأظهرت الفحوصات لاحقاً أنها من فصيلة جراد البحر الذي يعيش في المياة العذبة ومن المخاطر التي يتسبب فيها جراد البحر قدرته على الحفر حتى عمق ثلاثة أقدام في قاع النهر، الأمر الذي تسبب في تدمير أنظمة المياة في عدة مواقع بدلتا النيل شمالي مصر ويؤثر سلباً على الزراعة ويؤكد مجدي خليل أن روايات دخول جراد البحر إلى الشرق الأوسط وغزوه للنيل متعددة، غير أن نسبة كبيرة منها تجمع على دور رجل أعمال مصري، حاول أن يتوسع في مشروع بناء مراع

للأسماك وما كان من رجل الأعمال هذا إلا أن اشتري ما كان يعتقد أنها كميات من بيض القريدس، ليتضح لاحقاً أنها عائدة لجراد البحر، الذي ما إن كبرت مجموعاته حتى أكلت كل الأسماك في المرعى، وحفرت لتنتقل إلى المراعي المجاورة، لينطلق المستثمر المصري - بدافع الغضب - ويلقي أعداداً من هذه المخلوقات في النيل ويلفت خليل إلى أنه يعمل مع زملاء له في جامعة عين شمس على الاتصال بفرق أمريكية لمعرفة كيفية التعامل مع جراد البحر، الذي بات المصريون يطلقون عليه اسم صرصور النيل، أو حتى النظر في فرصة الاستفادة منه ومن المعروف أن فصيلة القشريات التي ينتمي جراد البحر لها تقضي على الطفيليات المعدية، وفي مقدمتها البلهارسيا، التي طالما عانى المصريون من تأثيراتها الصحية المدمرة.

8- مخاطر السفن والتفجيرات النووية: ومما يزيد من التلويث، حركة السفن حيث أنها تلوث المياه بنفاياتها أما التفجيرات الذرية، فتؤدي إلى زيادة التلوث بالإشعاعات الذرية في جميع أنحاء العالم نتيجة تحرك المياه أو الأمواج التي تحمل هذه الإشعاعات أو تحرّك الهواء.

وإذا غرقت السفن التي تحمل منتجات كيماوية يدخل الرصاص في تكوينها، فإنها تسبب تلوث المياه بالرصاص، وكذلك عندما تُلقي بعض المعامل الكيماوية نفاياتها وفضلاتها إلى المياه البحرية وتقوم التيارات

المائية بسبب المدّ والجزر أو نتيجة دخول مياه الأنهار الجارية إلى البحار بنقل المياه الملوثة بالرصاص وغيره إلى مكان آخر ويتركز الرصاص في الأنسجة اللحمية للأسماك وللأحياء المائية، ومنها ينتقل إلى الإنسان مما يسبب حوادث التسمم بالرصاص، والتي تسبب الموت البطيء وللرصاص تأثير مباشر على خلايا المخ فهو يسبب الجنون والعنه أو ما أشبه ذلك من أمراض المخ؛ ويسبب الشلل النصفي أيضاً وفي بعض الأحيان الشلل الكلي أو فقد العين أو الأذن أو انسداد الحنجرة أو ما أشبه ذلك.

9- التلوث بالزئبق : ومن ملوثات البيئة الزئبق، ويأتي التلوث بالزئبق من المصادر التالية:

1 ـ المخلفات الصناعية 0

2 ـ محطات تقطير الماء0

3 ـ المخلفات والنفايات0

4 ـ مياه الصرف الزراعية0

5 ـ مصانع إنشاء السفن ومخلفاتها0

6 ـ المياه المستخدمة في استخراج المعادن0

7 ـ مخلفات مياه المجاري0

ويهاجم الزئبق خلايا المخ والجسم عبر الأسماك والنباتات الملوثة بهذه المادة، ولا يوجد علاج حقيقي لحالة التسمم الناتجة عن الزئبق، وقد وجد الباحثون الغربيون أن هناك نوعاً من الأسماك يسمّى (سمك السيف) يقوم بتركيز كميات كبيرة من الزئبق في لحمه وأنسجته، فإذا ما تناوله الإنسان انتقل هذا السمّ إلى جسده وأضرّ بصحته، وربما أدى إلى وفاته مع ازدياد تركيزه وليس معنى ذلك أنه يقتله في الوقت بل بالتدريج، بعدما يصاب بآلام مبرحة في مختلف أجزاء جسمه وتعتبر إسرائيل من أهم مصادر تلويث مياه البحر المتوسط بالزئبق، وقد تناقلت وكالات الأنباء أخباراً مفادها أن شركة حيفا للكيماويات تقوم ومنذ عدّة سنوات بدفن كميّات كبيرة من مخلّفات الزئبق في البحر الأبيض المتوسط، وقد حاولت منظمة السلام الأخضر منعها لكنها لم تعتن بتحذيرات هذه المنظمة والمعروف أن إسرائيل لازالت تمتنع عن التوقيع على اتفاقية حظر دفن المخلَّفات الصناعية.

<u>تأثير الصرف السائل:</u> يتولد الصرف السائل فى مصانع الأسمدة من عدة مصادر منها تشغيل أجهزة غسل الغاز، المكثفات،عمليات الفصل ، الوحدات الخدمية بالإضافة للتسرب والانسكابات وعمليات غسل المعدات والأرضيات وتعد الأمونيا والنترات والنتروجين العضوى والحمل العضوى للصرف السائل والمواد الصلبة العالقة هى أهم معايير التلوث فى الصرف السائل لصناعة الأسمدة النتروجينية ويتولد عن صناعة

الأسمدة الفوسفاتية صرفاً سائلاً ملوثاً بالفوسفات والفلوريدات والمعادن الثقيلة بالإضافة إلى الحمل العضوى للصرف السائل والمواد الصلبة العالقة ولا يتواجد غاز الفلورين فى حالة حرة إنما يكون متحداً بعناصر أخرى تتسبب الفلوريدات فى تسمم الإنسان والحيوان عند تركيز 1 مجم/ لتر فى مياه الشرب، كما تشير بعض البحوث إلى أن الصرف السائل من المصانع الذى يحتوى على تركيزات من الفلوريدات تصل إلى 10 مجم/لتر يتسبب فى أضرار بالغة للمحاصيل وتسبب الفلوريدات أضراراً للعظام بسبب ميل أيوناتها للتفاعل مع الكالسيوم وتحفز المواد العضوية الموجودة بالصرف السائل نمو الطحالب والبكتيريا فى المسطحات المائية المستقبلة مما يؤدى إلى زيادة استهلاك الأوكيسجين الذائب فى المياه وتتسبب زيوت التزليق المستهلكة فى المعدات والورش والجراج فى مشاكل بيئية خطيرة إذا تم صرفها فى شبكة المجارى كما يتضمن الصرف السائل معادن ثقيلة ومواد خطرة أخرى وتتوقف تأثيرات الصرف السائل البيئية على نوعية المسطحات المائية المستقبلة وتؤثر الملوثات الصناعية فى الصرف السائل على الحياة المائية وعلى النباتات والمزروعات، فتتسبب الزيوت والشحوم والملوثات العضوية فى زيادة الطلب على الأوكيسجين الحيوى والأوكيسجين الكيميائى مما يؤدى إلى تعفن المسطحات المائية وتغير التنوع البيولوجى لها كما يؤدى الصرف السائل المفاجئ الملوث بالزيوت والشحوم والمواد العضوية فى شبكة

الصرف العمومية إلى مشاكل بيئية غير مباشرة إذ تتسبب الأحمال المفاجئة فى انخفاض كفاءة محطات معالجة مياه الصرف العمومى وصرف المذيبات المستهلكة ومياه الغسيل القلوية فى شبكة الصرف الخاصة بالمصنع يؤدى إلى تآكلها ،وهكذا نجد أن تلوث الماء يتباين في مصادره وأسبابه من بيئة لأخرى وهو يحمل للإنسان الكثير من المخاطر التي تهدد حياته ومصادر غذائه وللتلوث المائي أخطار جسيمة أهمها:

1) اتلاف نوعية المياة مما يجعل استخدامها للشرب أو في مجال الزراعة أو الصناعة محفوفاً بالمخاطر.

2) انتشار ظاهرة الأسماك الميته التي تقذفها حركة الأمواج على شواطئ البحار والانهار.

3) استنزاف الاوكسجين من المسطحات المائية وفقدانها لعناصر الحياة.

4) فقدان الشواطئ أهميتها الاقتصادية والترفيهية نتيجة التلوث .[1]

1- آفاق حل مشاكل مصر المائية – أسامة عبد الرحمن ص 70-87

تداعيات توقيع دولة بوروندي على اتفاقية عنتيبى (1)

تأتي حوالي 86% من مياه النهر من الهضبة الإثيوبية (59% من النيل الأزرق و14%من السوباط و13% من نهر عطبرة) بينما تساهم البحيرات الإستوائية بحوالي 14% فقط من مياه نهر النيل وتُقدّر كميات مياه نهر النيل التي تصل أسوان سنوياً بحوالي 84 مليارمترمكعب وهذا يجعل نهر النيل من أضعف وأقل الأنهار مياهاً في العالم مقارنةً بمساحة حوضه وطوله وعدد دوله المشاطئة وتساوي هذه المياه 2% من نهر الأمزون،6% من نهر الكونغو،12% من نهر اليانجستي، 17% من نهر النيجر، و26% من نهر الزمبيزي وهذا الضعف الحاد في وارد المياه السنوي يمثّل المشكلة الكبرى لنهر النيل ودوله وشعوبه خصوصاً مع الزيادة المضطردة للسكان والاحتياجات المائية المتنامية لهم، ومع التغييرات المناخية والتدهور البيئي في دول الحوض حيث يعتمد أكثر من 300 مليون نسمة في هذه الدول على نهر النيل أكثر من 25% منهم من وسط أفريقيا ويُتوقع أن يصل هذا العدد إلى 500 مليون بحلول عام 2025.

---

1) عن مقال لد. سلمان محمد أحمد سلمان بتصرف

غير أنه لابدّ من إضافة أن المشكلة الأساسية في حوض النيل هي أنّ مصر والسودان هما المستخدمان الرئيسيان لمجمل مياه النيل الواردة وخلاف آخر يتركز حول إصرار مصر والسودان على ضرورة الإخطار المسبق لهما حول أي مشاريع تنوي دول حوض النيل الأخرى إقامتها على نهر النيل ويبدو هنا الربط واضح بين هذا الطلب واتفاقية 1929 التي تعطي مصر حق النقض حول أي مشاريع قد تؤثر عليها كما ترفض الدول الأخرى مبدأ الإخطار وتدعي أن مصر والسودان لم يقوما بإخطار أيٍ منها بأي مشاريع أقامتها هاتان الدولتان على النيل وعليه فلا ترى هذه الدول أي التزام من جانبها بإخطار مصر والسودان بمشاريعها وفي هذه النقطة يجب توضيح أن القانون الدولي يلزم كل دول الحوض بإخطار بعضها البعض بأي مشاريع تقام على النهر المشترك لأن التأثيرات التي قد تنتج من هذه المشاريع قد تمتد لكل الدول المشاطئة الأخرى فمشاريع أثيوبيا على النيل قد تؤثر سلباً على السودان ومصر، وكذلك قد تؤثر مشاريع مصر والسودان على أثيوبيا لأن هذه المشاريع ستساعد مصر والسودان على إستعمال مزيد من المياه وستقوم مصر والسودان بالإدعاء لاحقا بأن هذه المياه أصبحت حقوقاً مُكتسبة.

ونقطة أخرى تخص تعديل اتفاقية الإطار التعاوني فبينما ترى مصر والسودان أن التعديل يجب أن يتم بموافقة كل الدول أو بالأغلبية على أن تشمل هذه الأغلبية مصر والسودان، تصر الدول الأخرى على أن يتم

التعديل بالأغلبية دون تحديد أي دول ضمن هذه الأغلبية.

من هذا العرض نرى أن نقاط الخلاف كبيرة وجوهرية لذلك إنهار إجتماع كينشاسا في مايو عام 2009 ولم تنجح المفاوضات المكثّفة التي تمت خلال الأثني شهرأ اللاحقة ولا إجتماعات الإسكندرية وشرم الشيخ في حل هذه الخلافات أو حتى تضييق الهوة بين الأطراف وبعد إنهيار المفاوضات قامت أثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا في 14 مايو 2010 بالتوقيع على الاتفاقية ولحقت بهم كينيا في 20 مايو 2010 ولم تُوقع بوروندي والكونغو على الاتفاقية كما كان متوقعاً في ذلك الوقت وبما أنّ الاتفاقية تحتاج إلى تصديق ستّ دول فقد اتضح جلياً وقتها ضعف قدرة الدول الخمس في تحريك الاتفاقية وإدخالها حيّز التنفيذ من هنا تظهر أهمية توقيع دولة بوروندي.

وأريتريا ليست عضواً في مبادرة حوض النيل وبالتالي لا يتوقع منها أن مصر والسودان يحتاجان أن يتعاملا برويّةٍ وحكمةٍ وحنكة إزاء هذه التطورات، فكما ذكّرنا آنفاً فإن المشكلة الكبرى التي تواجه دول حوض النيل هي الإيراد الضعيف للنهر وعليه فإنّ التحدي الحقيقي الذي يواجه نهر النيل ودول حوضه هو موازنة الإستعمالات القائمة لمصر والسودان بالإحتياجات المشروعة والمعقولة للدول المشاطئة الأخرى (وهي إحتياجات محدودة وقد اعترفت بها مصر والسودان نفسيهما في إتفاقية

1959) وهذا بدوره سيتطلّب زيادة مياه النيل، كما أنّ هذه الزيادة سواء كانت من حصاد المياه في دول المنبع أو مستنقعات جنوب السودان أو من نهر الكونغو أو حتى من ترشيد الإستهلاك فإنها تحتاج إلى التعاون التام بين دول الحوض جميعاً، وإلى تعاون دول أخرى خارج حوض النيل حيث أن التعاون هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها إدارة وحماية وتنمية مياه الأحواض المشتركة.

تراجع حصة الفرد إلى نصف معدل الفقر المائى عام 2025

لقد تسببت الزيادة السكانية المطردة، بالفعل فى زيادة الطلب على المياه بشكل كبير، مما أدى لتدنى نصيب الفرد من المياه إلى أقل من حد الفقر المائى الذى يقدر بألف متر مكعب سنوياً، حيث بلغ فى عام 2007 نحو 740 متراً مكعباً، بعدما كان عام 1959 يقدر بنحو 1893 وتناقص تدريجيا إلى 936 متراً مكعباً عام 96 0

كما أن زيادة المساحة الزراعية تسببت فى نقص نصيب الفرد من المياه، حيث زادت من 5،8 مليون فدان عام 1980 إلى ثمانية ملايين فدان عام 97، إضافة لمشروعات الدولة للتوسع الزراعى واستصلاح 3،4 مليون فدان بحلول عام 2017 والذى يضيف إلى الرقعة الزراعية ما يزيد على مليون فدان بتوشكى وترعة السلام وحدهما.

والموقف المائى الحالى يشهد زيادة الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة تقدر بنحو 2،2 مليار متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع أن تصل إلى 4،2 عام 2017. [1]

إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر

كشفت مصادر إيرانية النقاب عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل على مصر، وذلك من خلال تذكية الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر ونقلت صحيفة السياسة عن مصادر وصفتها بشديدة السرية أن النظام الإيراني انتهى من إعداد تقرير مفصل حول الخلاف الذي نشب بين مصر ودول حوض النيل، بشأن تقاسم مياه النهر، وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الأفريقي ة التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

والتقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية والقضاء الدولي، تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في عام 1929 والاتفاق المرفق به من عام 1959 المعروفين بإسم Nile Treaty واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا التي كانت منتدبة على عدد من الدول الأفريقي ة وبين مصر،

1- الكنغو والنيل – أسامة عبد الرحمن 35-38

وما زالا حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو، ويعطيان لمصر الحق فى استغلال 65 % من مياه نهر النيل، كما يعطيهما حق النقد على أي استخدام لمياه النهر، قد يؤثر سلبًا على الكمية التي تصلها منه .

وقبل انتهاء مناقشة التقرير، اتخذت طهران قرارًا بفتح ساحة أفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية، للضغط على دول حوض النيل التسعة، للاعتراض على اتفاق عام 1929 والمطالبة بتعديله، بحيث يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن والحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال، هى أن مياه الأنهار التي ترفد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين.

وتوقع التقرير الإيراني أن تواجه مصر بعد أقل من عشر سنوات، أي في عام 2017 أزمة مياه، حيث لن تملك ما يزيد على 71 مليار متر مكعب من المياه، فيما ستبلغ احتياجاتها 86 مليار متر مكعب وذكرت التقارير أن إيران تنسق نشاطها في أفريقي ا مع كبار المسئولين الأفارقة الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله من تنفيذ مآربها هناك.

وتحاول ايران بشتى الطرق، إحراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة

الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر فى مياه النيل وتدعي أحقية باقي دول الحوض للحصول على حصتها من هذه المياه والمصادر الإيرانية أفادت بأن النظام الإيراني يحاول تسويق دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل كما كشف مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، أن كلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل الاختراق في الدول الأفريقي ة عن طريق تقدم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف دوافع كلا الدولتين وأكد الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات إسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعض الدول فى صورة منح ليست سوى أداة من أدوات السياسة لتلك الدول وقد أكد السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقي ة، أنه لاحظ أثناء عمله سفيرًا لمصر فى كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض المؤسسات الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة فى طهران ونفس الأنشطة التى تمارسها إيران فى السودان تمارسها فى تنزانيا وتم توقيع أربع اتفاقيات في مجالي التجارة والزراعة، ووعد تلقته تنزانيا من المسئولين الإيرانيين بالمزيد من الدعم المالي والقضائي، لفتح ملف اتفاقية عام 1929 كما اقترح تمويل مشروع لضخ المياه من مصادر النيل، على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم تدشينه في عام 2004ونفس الأنشطة تمارسها فى عدة دول أخرى منها أوغندا حيث بدأت إيران تعمل

على دفع أوغندا لتحريك المشروعالتي طرحتها الأخيرة في عام 2004 لمطالبة مصر بدفع مقابل مالي للمياه التي تستخدمها، ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي، على إعداد مذكرة قضائية تدعم الطلب الأوغندي، واقترحوا على المسئولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية، لمطالبة مصر بالتعويض عن الخسائر التي تكبدتها أوغندا جراء اتفاق 1929.

وسبق أن أكد خبراء سياسيون مصريون ودوليون على أن التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ، التي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر فقد قال رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقة حيث أن أفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية وهذه التحركات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكن التأثير على المصالح المصرية في قارة أفريقيا، خاصةً ما يحدث في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي باعتبارها دولة مطلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل ومثل هذا الأمر يمثل تحدياً مباشرا للمصالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة .

وقال المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي

تثير القلق الشديد، إذ أن تلك الأنشطة لم تعد خافية والحضور الإيراني في المنطقة يتزايد، وتتمتع بتسهيلات هامة في ميناء عصب المطل على باب المندب مع زيادة التعاون مع أريتريا.

والأخطر ما ذكره الدكتور حامد ربيع في كتابة الأمن القومي العربي من أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقنبلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلي نهر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول حتى وإن كانت المشروعتبدو خيالية لكن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟! [1]

اتفاقيه اسرائيلية ضد مصر

عقدت اسرائيل اتفاقا مع حكومه جنوب السودان من الخطوره ان يكون لنا كأنذار عاجل لابد من التحرك السريع حفاظاً على حصتنا من مياه النيل التى تعتمد عليها مصر اعتماداً كلياً وواضح ان اسرائيل تستغل كل المتاح والغير متاح لها لتوفير المياه التى ستكون الحروب القادمه بسببها ولم يكفها عمل السدود فى أثيوبيا والاتفاقات التى تجعل حصتنا أقل من المياه بل تعقد اتفاق مع حكومه جنوب السودان بعد

1- الكنغو والنيل – أسامة عبد الرحمن ص 44-45

التوقيع على اتفاقيه تعاون بين البلدين بشأن الرى ونقل المياه وتحليتها وتنقيتها والغريب أننا وسط هذه الاتفاقيات لانشعر بالخطر0

obeikandl.com